

إنشاء ٤ جامعات حكومية في تبوك والباحة ونجران والحدود الشمالية

تتضمن تخصصات صحية وهندسية وتقنية



الرياض: عبد العزيز الشمري

أكد الدكتور عبد الله العثمان وكيل الشؤون التعليمية بوزارة التعليم العالي أنه سيتم إنشاء ٤ جامعات حكومية جديدة في كل من تبوك والحدود الشمالية والباحة ونجران، مشيراً إلى أن الوزارة بدأت في إنشاء كليات مختلفة تعتبر نواة لهذه الجامعات في تلك المناطق تمهيدا لتحويلها إلى جامعات مستقلة في غضون سنوات قليلة.

وقال الدكتور العثمان لـ«الشرق الأوسط»: إن الدراسة الخاصة بإنشاء جامعة في كل منطقة بالسعودية انتهت وتضمنت إنشاء ٤ جامعات في المناطق التي لا يوجد بها جامعات وأدرجت ضمن خطة التنمية الثامنة، موضحاً أنه سيتم استكمال هذه الجامعات في القريب العاجل، حيث طرحت مشاريع لإنشاء الكليات لتهيئة تحويلها إلى جامعات، وأن الوزارة بدأت بإنشاء الكليات في تلك المناطق التي تمثل نواة الجامعة تمهيدا لانطلاق جامعات في الباحة وتبوك والحدود الشمالية ونجران.

وأشار وكيل الشؤون التعليمية إلى أن السنوات الثلاثة الماضية شهدت افتتاح ٧ جامعات حكومية في القصيم والطائف وطيبة وجامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية وجامعة الجوف وحائل وجازان، موضحاً أن جامعات جازان وحائل والجوف بدأت الدراسة بها وتحتوي على كليات تطبيقية، وتضم كل من جامعة حائل وجامعة جازان كليات للطب وكلية للعلوم التطبيقية وكلية للهندسة وأخرى للحاسب الآلي وكلية خدمة المجتمع، وجامعة الجوف تضم ٤ كليات وتشمل الهندسة، والعلوم، والعلوم الطبية التطبيقية وكلية خدمة مجتمع بالقريات.

وأوضح الدكتور العثمان أن جميع الكليات التي صدرت الموافقة السامية عليها في هذه الجامعات اعتمد لها المبالغ المالية لإنشائها وتم طرحها في منافسة عامة من ضمنها كلياتان في جازان وكليتان في حائل وكلية في الجوف، مؤكداً أن وزارة التعليم العالي لن تعتمد أي جامعة أو كلية جديدة لا يحتاجها سوق العمل.

وحول آلية افتتاح مؤسسات التعليم العالي الجديدة أشار العثمان إلى أن موضوع افتتاح أي كلية في مختلف مناطق السعودية يتطلب اتخاذ إجراءات نظامية كإجراء دراسة عن الجدوى الاقتصادية من إنشاء الكلية بحيث يؤخذ في الاعتبار مدى حاجة المنطقة أو المدينة لافتتاح كلية، وعدد طلاب المرحلة الثانوية، وعدد المراكز والقرى المستفيدة من إنشاء الكلية، ومؤسسات التعليم العالي المتوفرة في المحافظة ومن ثم يتم عرض الدراسة على مجلس التعليم العالي الذي يقرر مدى الحاجة إلى افتتاح مؤسسات تعليم عال في هذه المحافظة أو تلك والوقت المناسب لذلك، والوزارة تولي هذا الموضوع الكثير من الأهمية وهي تسير وفق خطة منهجية وزمنية مناسبة.

وجاء في أكبر ميزانية حققتها السعودية العام الجاري التوجه لرفع مستوى تعليم وتدريب الطلاب والطالبات لتمكينهم من المساهمة في مواصلة بناء الوطن والمحافظة على مكتسباته، حيث اعتمد للإفاق على التعليم العام والتعليم العالي والتدريب التقني والفني والمهني للبنين والبنات ما نسبته ٢٦ في المائة من اعتمادات الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد، كما اعتمد برنامج كبير للابتعاث في التخصصات المهمة.

ووفقاً لخطة التنمية الثامنة، تعزم السعودية الوصول بعدد الطلبة المستجدين في الجامعات وكليات البنات والجامعات الأهلية للعام الأخير من خطة التنمية الثامنة إلى نحو ١٦٤ ألف طالبة وطالبة، وكذلك الوصول بعدد الطلبة الخريجين من الجامعات وكليات البنات والجامعات والكليات الأهلية في العام الأخير من خطة التنمية الثامنة إلى نحو ١٣٠ ألف طالب وطالبة، وإعداد نموذج مرجعي للجامعات وتطبيقه، يعمل على توافق البرامج المتوافرة في مؤسسات التعليم العالي حالياً مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل.

ويرى مراقبون أن تحقيق التوازن التنموي في التعليم العالي مطلب ضروري يتمثل في التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي معاً، وأن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز على نوعية التخصصات التي تندرج تحت تلك الجامعات والكليات، إضافة إلى الاهتمام ببرامج رفع مستوى الخريجين والتنسيق مع سوق العمل المحلي لتحقيق رغباته وفق خطط قصيرة وطويلة المدى للحد من البطالة وتوفير الكوادر الوطنية المؤهلة في التخصصات الصحية والهندسية والتقنية والإدارية والمالية.

يذكر أن هناك اهتماماً بالغاً بالتعليم العالي والعام والتعليم المهني من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، حيث تم التوجيه بعقد لقاء للحوار الوطني تحت عنوان «التعليم» لمناقشة أوضاع التعليم في السعودية والخروج بتوصيات من شأنها رفع مستواه إلى الأفضل.